عرنوس يطلب من الوزراء الاستماع إلى شكاوى المواطنين ومن المحافظين القيام بجولات ميدانية

الحكومة تبحث واقع أسعار المواد وتناقش تعديلات القانون الخاص بضريبة على الدخل

الوطن

العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية ناقشها مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس تناول فيها واقع الأسعار في الأسواق ومدى توافر المواد الأساسية وطلب من الوزارات المعنية التشدد بمراقبة الأسعار وضبطها في جميع مراحل العملية التجارية بما فيها أسواق الهال وتجار التجزئة والمخرق وفرض العقوبات القانونية بحق المخالفين بما يضمن تأمين جميع المواد للمواطنين بأسعار وجودة مناسبة.

حيث وافق رئيس مجلس الوزراء خلال الجلسة على تمديد العمل باللجنة المكلفة متابعة الإجراءات اللازمة لضمان توفير احتياجات الأسواق المحلية من مختلف السلع والمواد الأساسية ولاسيما الموزعة عبر البطاقة الالكترونية.

وجدد المجلس تأكيده أهمية الالتزام بمحددات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي عند إعداد الخطط التنموية للمرحلة القادمة لضمان الاستثمار الأمثل لمقدرات كل منطقة وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة على مستوى جميع المحافظات.

وشدد المهندس حسين عرنوس على أهمية البقاء على مسافة قريبة من المواطنين والاستماع إلى مطالبهم وإيجاد الحلول التي من شأنها تحسين واقع الخدمات في مختلف القطاعات وطلب من المحافظين ومديري المؤسسات الخدمية إجراء جولات ميدانية للاطلاع على واقع الخدمات ومحاسبة المقصرين.

وناقش المجلس الضوابط الخاصة بتمديد خدمة العاملين بالتفتيش في كل من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية حتى سن ٦٥ عاماً ممن أمضوا ١٥ عاماً أو أكثر في العمل التفتيشي وشدد على ضرورة إجراء تقييم وتطوير مستمرين للمعايير الخاصة ببطاقات الوصف الوظيفي والمسار الوظيفي لمركز عمل «مدير عام» وصولاً للصيغة المثلى التي تحقق نقلة نوعية في عمل المؤسسات وأدائها.

في سياق آخر قرر المجلس تشكيل لجنة إشراف ومتابعة لأعمال ونشاطات مجالس الأعمال السورية المشتركة مع الدول الصديقة بهدف تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه المجالس في التنمية الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة وتم التأكيد على الدور المهم لاتحادات الغرف الوطنية في إدارة ملف التجارة الخارجية والحرص على الشراكة الحقيقية الفاعلة مع القطاع الخاص.

وحول هذا أكد مصدر في وزارة الاقتصاد أن اللجنة التي تقرر عقدها عن مجالس الأعمال السورية قد تم تشكيلها برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية د. سامر الخليل وعضوية اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة وذكر المصدر أن أهمية هذه اللجنة تكمن في تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز وتطوير علاقاته الخارجية في مجمل الحياة الاقتصادية باتجاه تعميق سبل التعاون الممكنة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة وتعريف قطاع الأعمال بالإمكانيات الاقتصادية والإنتاجية وفرص العمل المتاحة والتعاون المتبادل في مجال تبادل المعلومات والزيارات وإقامة المعارض والأسواق التجارية.

وبين المصدر أهمية تأسيس العديد من مجالس رجال الأعمال السورية المشتركة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة وتعزيز وجودها في كل المحافل العربية والدولية، إضافة إلى تعزيز مشاركة هذه اللجنة ومساهمتها بما يساعد في الارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى أفضل المستويات العالمية.

> تشكيل لجنة إشراف ومتابعة لمجالس الأعمال السورية المشتركة برئاسة وزير الاقتصاد

من جهة أخرى ناقش مجلس الوزراء مشروع صك تشريعي بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته الخاص بالضريبة على الدخل بما يعزز العدالة الضريبية بين المكلفين وتشجيعهم على تقديم بياناتهم الحقيقية كما درس مشروع صك تشريعي بتعديل بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٤ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته الخاص برسم الطابع ومشروع صك تشريعي بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ الناظم لعمل (المؤسسات، الشركات، المنشآت) العامة ذات الطابع الاقتصادي بهدف مواكبة التطورات والتغيرات على المكافآت والتعويضات ولتنشيط عمل مجالس الإدارة واللجان الإدارية.

وزارة التموين تحذر تجار المواد الغذائية

حماية المستهلك لـ«الوطن»: التموين تلوح بالعصا لكن لا تستخدمها

رامز محفوظ

بالتوازي مع الانفلات الحاصل في الأسعار وعلى وجه الخصوص المواد الغذائية التي تشهد حالة ارتفاع يومي يدفع ضريبتها المواطن، ومع بروز بوادر خروج موضوع ضبط الأسعار اليوم عن سيطرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وظهور حالة عجز، لجأت الوزارة إلى لغة التهديد بتنفيذ أشد العقوبات للتاجر الذي يرفع الأسعار، حيث حذرت الوزارة أمس كل فئات التجار الذين يتعاملون بالمواد الغذائية، بأن البيع بسعر زائد سوف يعرضهم لضبوط وفق المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ الذي يتضمن الحبس وإغلاق منشآتهم لمدة لا تقل عن شهر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تلوح كل مدة بعصا التهديد والوعيد للتاجر الذي يرفع الأسعار دون القيام بإجراءات حقيقية، متمنياً تنظيم ضبوط بحق التجار الذين لم يلتزموا بتنفيذ المرسوم رقم ٨ بدلاً من التهديدات.

ولفت إلى أنه لا يمكن إلقاء اللوم بالكامل على المراقبين التموينيين بالنسبة لموضوع ضبط الأسعار وذلك لأن جميع المراقبين القائمين على رأس عملهم والموجودين في مديريات التموين في المحافظات غير كافين لضبط الأسواق على كامل المساحة الجغرافية السورية وهذا يدل على وجود خلل بعمل وزارة التموين.

وأوضح أن المشكلة التي تقع فيها وزارة التجارة الداخلية أنها تتخذ قراراتها بمفردها، لافتاً إلى أن في كل دول العالم يتم إشراك أشخاص من المجتمع الأهلي كمستشارين يتم الاستفادة من أفكارهم المطروحة وتطبيقها على أرض الواقع، أما في سورية فلا يوجد تشاركية بين الوزارات ولا بين أي وزارة والمجتمع الأهلي.

وأشار إلى أنه من المفترض أن يكون هناك ربط وتشاركية بين وزارات التجارة الداخلية والاقتصاد والزراعة والمالية، ولو أن هناك تشاركية لكانت الأمور أفضل من الوضع الراهن.

وأكد أن نسبة ضبط السوق من وزارة التجارة الداخلية لا تتجاوز ١٠ بالمئة حالياً والدليل الفوضى التي تشهدها الأسواق.

وشدد على ضرورة تعويم السلع وخصوصاً الغذائية منها بالسوق وفتح باب الاستيراد لمن يرغب، الأمر الذي يؤدي إلى حصول تنافسية وانخفاض في الأسعار، لكن ما يحصل اليوم أن هناك قلة في السلع لذا نرى أن هناك احتكاراً للمواد وارتفاع للأسعار.

وختم بالقول: إن لجوء الوزارة إلى تحذير التجار اليوم دليل على خروج الأمور عن السيطرة، مبيناً أن العقوبات التموينية موجودة لكنها تطول فقط تجار المفرق الذين لا يحصلون على فاتورة من تجار الجملة، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه يجب التوجه اليوم قبل تشجيع التصدير والسماح به إلى تحقيق الاكتفاء للسوق الداخلية باعتبار أن التصدير أدى وساهم برفع أسعار بعض المواد عقب السماح به.

مؤتمر هموم الإسمنت

مدير عام مؤسسة الإسمنت لـ«الوطن»: صناعة الإسمنت في سورية مبعثرة وغير منظمة

هناء غانم

من جديد ناقش المؤتمر الرابع لتكنولوجيا صناعة الإسمنت الذي أقيم برعاية وزارة الصناعة وحضور العديد من الوفود العربية من العراق وعمان والأردن وغيرها، العديد من المشكلات والصعوبات التي يعاني منها العاملون في صناعة الإسمنت والتي تتطلب تطوير وتأهيل الشركات وفتح المجال للاستثمار في هذا القطاع وإقامة تشاركية مع القطاع الخاص للنهوض بصناعة الإسمنت والأهم الخروج من نمط البيروقراطية والروتين والتراخيص والموافقات أو كما سماها أحدهم «العقليات العصملية» التي ما زالت تترنح تحتها هذه الصناعة الإستراتيجية وخاصة أن سورية اليوم وغداً وفي المستقبل واعدة عمرانياً.

معاون وزير الصناعة أيمن الخوري قال: إن هذا المؤتمر جاء ليعزز صمود الاقتصاد الوطني أمام الحرب الاقتصادية والإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تستهدف المواطن السوري حتى في لقمة عيشه وتحقيق أمنه. إضافة إلى ما خلفته الحرب الظالمة من تدمير ممنهج للبنى التحتية والاقتصادية ومؤسسات الدولة وخاصة في هذا القطاع الحيوي والمهم (قطاع صناعة الإسمنت ومواد البناء)، والذي له الدور الأكبر في إعادة الإعمار والتعافي السريع من آثار الحرب التي طالت البشر والحجر، مبيناً أن ذلك يتطلب استنفار وحشد كامل الطاقات ومشاركة جهودنا مع بعضنا بعضاً لخلق توءمة بين القطاعين العام والخاص والتعاون الوثيق مع الدول الصديقة والشركات العالمية المتخصصة، وذلك بهدف تذليل العقبات وابتكار الحلول وخلق الحوافز واستقطاب رؤوس الأموال لتوطين وتطوير وتحديث وتحسين ونقل التقانة والتكنولوجيا الحديثة في مجال صناعة الإسمنت ومواد البناء، ما يساهم في إعادة توضع هذه الاستثمارات ويحقق التنمية الشاملة بشكل متوازن في كل بقاع الوطن، مبيناً أنه لتحقيق هذا الهدف تسعى الحكومة السورية لتعزيز فرص الاستثمار وتذليل كل العقبات، وفي هذا الإطار أبدت وزارة الصناعة اهتماماً كبيراً بأي طرح أو مبادرة من شأنها بناء شراكات إستراتيجية فاعلة في جميع القطاعات ولاسيما قطاع صناعة الإسمنت.

وأوضح الخوري أنه انطلاقاً من أهمية إعادة تأهيل والإقلاع بشركات الإسمنت المدمرة شاركت وزارة الصناعة مع إحدى الشركات الوطنية لتأهيل وتشغيل شركة إسمنت العربية في محافظة حلب، وتجري حالياً مفاوضات مع مستثمرين حيال شركات أخرى متوقفة أو مدمرة بهدف إعادة تأهيلها وإعادتها إلى الإنتاج. كما أعلنت الوزارة عن ٣٨ فرصة استثمارية لشركاتها المدمرة والمتوقفة إيماناً منها بضرورة المشاركة مع القطاع الخاص في إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

لجنة وطنية لصناعة الإسمنت

من جهته مدير عام مؤسسة الإسمنت المهندس مروان الغبرا قال لـ«الوطن»: إن قرار صناعة الإسمنت في سورية للأسف مبعثر وغير منظم الإنتاج، نجده في وزارة والتمويل في وزارة أخرى إضافة إلى أن هناك مشكلات بالتصنيع والإنتاج وتأمين قطع التبديل وغيرها من المعاناة التي يواجهها هذا القطاع، والحل يتطلب الجلوس على طاولة حوار لوضع النقاط على الحروف بشرط أن تكون هذه الطاولة مؤطرة بشكل قانوني حيث تم تقديم اقتراح بالتعاون مع هيئة البحث العلمي لتشكيل لجنة وطنية تشمل كل محاور الإنتاج والاستهلاك والتمويل والطاقة وغيرها باعتبار أنها هي المحاور الأساسية الداخلة في صناعة الإسمنت وذلك بهدف إيجاد حل يساهم في الانتقال بشكل صحيح إلى صناعة ناجحة تحقق قيمة مضافة.

وأضاف: إن المؤسسة شاركت بالمؤتمر منذ بداياته بفاعلية وبالتواصل مع الرعاة للمؤتمر وهي فرصة للتعرف على أفكار جديدة محلياً ودولياً وفرص استثمارية، مشيراً إلى الإعلان الذي قامت به وزارة الصناعة عن الفرص الاستثمارية الموجودة في الوزارة وجزء منها بالإسمنت، خاصة أن لدينا شركات مدمرة وأخرى متوقفة وعاملة وأن كل نوع من هذه الشركات له تعامل خاص ومتطلبات محددة، مبيناً أنه على مستوى الشركات العاملة نطمح لإنشاء خطوط جديدة وتطوير شركاتنا ومعالجة الاختناقات وبالتالي هذه المؤتمرات مفيدة للاطلاع على كل ما هو جديد بصناعة الإسمنت.

وبيّن الغبرا أنه على مستوى الشركات المتوقفة ستعاد دراسة الجدوى إما لإعادة النشاط أو تغييره للتصنيع بمجال مواد البناء بما يخدم العملية الإنتاجية، موضحاً أن الشركات المتوقفة من الصعب إعادة تشغيلها بالإطار الصناعي.

مشروعات بقيمة ٣٩ مليار ليرة

وخلال المؤتمر أكد مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن المؤتمر يرمي للنهوض بأحد أهم قطاعات الاقتصاد السوري، والاستجابة لحاجات التنمية الاقتصادية لكونه يتعلق بتكنولوجيا صناعة الإسمنت التي تعد من الصناعات التنموية والمرتبطة مباشرة بأعمال التعمير والإنشاء وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، منوهاً إلى أن الحكومة اتخذت خطوات عدة لتشجيع الاستثمار في سورية وجذب المستثمرين توجتها بإصدار قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ الذي من خلاله تعمل الهيئة على تعزيز البيئة الاستثمارية ووضع التوجهات والدعم الحكومي للنشاط الاستثماري موضع التنفيذ وفق إجراءات ميسرة وبسيطة وميزات داعمة عززها إصدار دليل المستثمر للاستثمار في سورية.

وأطلقت هيئة الاستثمار السورية شعارها للمرحلة «بالاستثمار نبني وطناً» وعملت على تعزيز فرص الاستثمار في كل القطاعات وتقديم الرعاية المتكاملة لكل المشروعات الاستثمارية ومنها مشروعات الإسمنت حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة في قطاع صناعة الإسمنت وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧، ثلاثة مشروعات بتكلفة تقديرية بلغت ٣٩ مليار ليرة سورية توفر ١٢٧١ فرصة عمل و١١ مشروعاً قيد التنفيذ.

بحاجة إلى بيئة استثمارية

وفي تصريح لـ«الوطن» تحدث عمار الساعدي نائب رئيس جمعية مصنعي الإسمنت العراقية عن التجربة العراقية التي ساهمت بالنهوض بصناعة الإسمنت، موضحاً أن صناعة الإسمنت كانت مملوكة للقطاع العام وفي عام ٢٠٠٣ دخلت شركات القطاع الخاص التشاركية بهذه الصناعة وقام القطاع الخاص بإنشاء مصانع جديدة عديدة حيث شارك بـ٧٥ بالمئة من الإنتاج بطاقات عالية، لذلك يجب على سورية التوجه إلى هذا الإطار والاستثمار في صناعة الإسمنت بالتشاركية مع القطاع الخاص.

وعن إمكانية إقامة العراق مشروعات استثمارية لصناعة الإسمنت في سورية، أوضح الساعدي أن سورية بحاجة إلى توفر بيئة آمنة للاستثمار لجهة القطاع المصرفي والتمويل وغيرها من الأمور لحماية المستثمر الداخلي، لافتاً إلى أن هناك إمكانية مستقبلاً لإقامة مشروعات استثمارية مع سورية في مجال صناعة الإسمنت.

بدوره مدير مجموعة «سيم تك» جبرائيل الأشهب أشار إلى انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر تكنولوجيا صناعة الإسمنت وسط حضور عربي كبير سيناقش موضوع الترويج لمنشآت القطاع العام والخاص بهدف تطوير المصانع القديمة وإعادة تأهيل المصانع المدمرة، لافتاً إلى ما يتعلق بالقطاع الخاص في العمل على تحريك المشروعات الحاصلة على رخص لبناء مصانع إسمنت سواء الأسود أو الرمادي أو الأبيض وخاصةً بعد الموافقة وتوصية اللجنة الاقتصادية على تشميل مادة الإسمنت الأبيض ببرنامج إحلال المستوردات.

وأكد الأشهب أن سورية ستشهد وجود مصانع لصناعة الإسمنت الأبيض، منوهاً بأهمية وجود عدة مشاركين في مجال خدمات البناء والإسمنت بهدف الاستفادة بين هذه الشركات، مشيراً إلى أنه في العام القادم سيضاف للمؤتمر المعرض الأول لتكنولوجيا صناعة الإسمنت الذي سيقام في مدينة المعارض بدمشق.

ونوه بما تحقق من إقامة المؤتمر لأربع دورات حيث تم تشميل عدد من شركات القطاع الخاص ببرنامج دعم أسعار الفائدة وتم أيضاً تأسيس شركتين في سلطنة عمان بين المستثمرين الذين حضروا المؤتمر مع نظرائهم السوريين على إثر فعاليات المؤتمر الثالث إضافة إلى ترويج الخبراء السوريين أمام المصنعين، منوهاً بولادة شركات جديدة بمجال الإسمنت وفي مجال القطع التبديلية لصناعة الإسمنت خلال هذا المؤتمر.

كميات كبيرة من الأدوية المهربة بريف دمشق ويتم العمل على تشريع لمحاسبة الطبيب الذي يصف أدوية مهربة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المديرية العامة للجمارك عن ضبط كميات كبيرة من الأدوية في مستودع بريف دمشق وأن التحقيقات مازالت جارية حول صلاحية هذه الأدوية ومصدرها، وأنه سيتم اختبار الأدوية بالتعاون مع المخابر المعنية ونقابة الصيادلة.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبرت نقيب الصيادلة وفاء كيشي أن معدلات الأدوية المهربة بالسوق المحلية متدنية جداً ولا تتجاوز ٥ بالمئة ومعظم من يحفز على وجود الأدوية المهربة بالسوق المحلية هم بعض الأطباء الذين يصفون الأدوية الأجنبية والمهربة وحالياً يتم العمل على تشريع لمحاسبة الطبيب الذي يصف أدوية مهربة.

وأفاد مصدر في الجمارك أنه إضافة إلى معظم حالات تهريب الأدوية التي تتم عن طريق إدخال أدوية من خارج البلد إلى السوق المحلية، فإن هناك تهريب أدوية سورية صنعت محلياً إلى لبنان وأنه في هذا الإطار تم خلال الفترة الماضية ضبط العديد من المستودعات، وأن معظم الأدوية المهربة تكون منتهية الصلاحية وتتم مصادرتها وتنظيم قضية جمركية وإعلام الأدوية الأجنبية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للتعامل تموينياً مع مخالفة انتهاء صلاحية الأدوية وتم التنسيق مع وزارة الصحة في كل الحالات لإتلاف الأدوية وضمان عدم عودتها للاستخدام وأن هناك عدة قضايا ضبطتها الجمارك لأدوية مهربة وتم التعامل معها بشدة وحزم وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها جمركياً لأن معظم هذه الأدوية غير محققة للمواصفات القياسية السورية أو غير مراقبة وغير معروف مدى سلامتها أو صحة استخدامها.

وبين المصدر أن هناك حالة تشدد في التعامل مع المهربات خاصة على الطرقات الرئيسية ومداخل المدن وعند المناطق الحدودية والمعابر وهو إجراء مستمر ويتناغم مع ضرب المهربات وتجفيف ظاهرة التهريب بالتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة والمنتج المحلي.